☐ الجامعة المستنصرية
☐ كلية الادارة والاقتصاد
☐ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحـــــوث العلميـــــة

السنة الرابعة عشر | العدد الحادي والخمسون | 2016 م

إطلاق صندوق التمويل الوطني في ظل تدني مستويات الائتمان المقدم للقطاع الخاص

- الضرورات والدلالات الاقتصادية -

أ.م.د. وحيدة جبر المنشد*

المستخلص

انطلاقا" من دور البنك المركزي العراقي في التعاطي مع الواقع الجديد الذي يعيشه البلد وطبقا " لقانونه ومسؤوليته في التحفيز الاقتصادي والحد من البطالة ولا سيما في ظل انخفاض أسعار النفط وحالة الكساد التي يمر بها البلد وتدنى مستويات الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص من مجموع الائتمان من (90.6%) عام 2010 إلى (68.9%) عام 2014 أطلق البنك المركزي العراقي صندوق التمويل الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يهدف البحث إلى الوقوف على مدى انعكاس تدني مستويات الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبيان الدلالات الاقتصادية لإ طلاق مشروع صندوق التمويل الوطني ومعرفة دور شركة الكفالات المصرفية في إنجاح هذا المشروع .

توصل البحث إلى عدة استنتاجات منها إن مشروع صندوق التمويل الوطني خطوة إيجابية نحو تشجيع أصحاب المبادرات على العمل الحر بما يخدم المرحلة التي يمر بها البلد من التحول الاقتصادي باتجاه السوق من خلال تفعيل الاستثمار الذي لايحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية ويوفر فرص تشغيلية للفئة المنتجة في العرا ق . كما أن قرار البنك المركزي بإنشاء الصندوق يعد خطوة في طريق منح مهمة أكثر فاعلية للقطاع المصرفي الخاص لأ خذ دوره في عملية تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال توليه تنفيذ المشروع.

Abstract

Based on "the role of the Central Bank of Iraq in dealing with the new reality of the country, and in accordance with" its law and its responsibility for the economic stimulus, and the reduction of unemployment, particularly in light of the drop in oil prices, the recession experienced by the country and the low bank credit levels to the private sector to the total credit (90.6%) in 2010 (68.9%) in 2014, the Central Bank of Iraq launched a national finance fund to finance small and medium enterprises.

The research aims to identify the extent of the reflection of the low levels of credit to the private sector on finance the small and medium enterprises, and the statement of the economic implications of the launch of the National Finance Fund, and knowledge of the role of the bank guarantees company to the success of this project.

The research found several conclusions, including that the project of National Finance Fund is a positive step towards encouraging entrepreneurs to self-employment to serve the stage through which the country's economic transformation towards the market by activating the investment, which does not need high capital-intensive, and provides operational opportunities for the produced class in Iraq. As the central bank's decision to establish the fund is a step in the way of granting a more effectively mission to the private banking sector to take its role in stimulating economic activity , during its process of implementation of the project.

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية\كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة:

على الرغم من وجود جهات تقدم الخدمات والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق إلا أنها دون المستوى لذا كان لابد من وجود مشروع رائد يدعم التوجه الحكومي لاستغلال الموارد المالية في دعم هذه المشاريع ولاسيما في ظل تدني مستوى الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص والذي لم يشكل إلا نسبة (6.8%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 "ذلك أن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل المصرفي قد أسهم في تعميق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تنموية و هذا ما يؤكد الحاجة إلى تدخل البنك المركزي العراقي لتولى مهمة الربط بين المشاريع الصغيرة والمصارف. وبالفعل جاء مشروع صندوق التمويل الوطني نتيجة لجهود البنك المركزي العراقي وتتويجا" للنقاشات التي دارت مع رابطة المصارف الخاصة وممثلي المصارف العراقية وشركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية التي ستقدم خدماتها في كفالة القروض تحت هذا البرنامج وتسهل بشكل كبير فرصة الحصول على التمويل لاصحاب الأعمال الذين لا يملكون ضمانات كافية

إن الظروف الاقتصادية الخاصة التي يعيشها العراق بسبب هبوط أسعار النفط العالمية والحرب على الإرهاب جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل إضافية أبرزها الأزمة المالية بشكلها العام وأزمة السيولة بشكلها الخاص وهو ماتعانيه المصارف الحكومية والخاصة حالياً ، الأمر الذي استلزم تدخل البنك المركزي العراقي في دعم السيولة لدى المصارف المتخصصة الحكومية (العقاري والصناعي والزراعي) بتخصيص مبلغ (5ترليون دينار) والمصارف الخاصة بمبلغ ترليون دينار وذلك من خلال صندوق التمويل الوطني . وبقدر تعلق الأمر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن تخصيص ترليون دينار عراقي من شأنه تفعيل حركة السوق المحلية إذ تمنح القروض في مختلف القطاعات الانتاجية ولا سيما للصناعية والزراعية والخدمية ذلك أن الصندوق سيغطي آلآف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبفائدة لاتتجاوز (5%) وبالتالي فإنه سيلعب دوراً محورياً في توفير فرص العمل للعاطلين وفي تقليص الفقر على المستوى المحلي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في دراسة دور البنك المركزي العراقي في التعاطي مع حالة الركود التي يمر بها البلد نتيجة انخفاض أسعار النفط إذ يقوم بضخ بالسيولة من خلال الصندوق الوطني للتمويل

ليتعاطى مع الواقع الجديد طبقا لقانونه ومسؤوليته في التحفيز الاقتصادي والحد من البطالة ولا سيما في ظل تدني مستويات الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص

مشكلة البحث

إنخفاض نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان بالاضافة إلى إنخفاض أسعار النفط قلص من فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل مما سيؤثر في مستوى الدخل والتشغيل فضلاً عن مجمل مؤشرات التنمية البشرية

فرضية البحث

يحاول البحث التحقق من صحة الفرضية الآتية : إن ضخ السيولة من قبل البنك المركزي العراقي في ظل حالة الانكماش التي يمر بها البلد من خلال صندوق التمويل الوطني سيسهم بشكل مباشر وكبير في زيادة فرص العمل والاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

هدف البحث

يهدف البحث بيان النقاط الآتية :-

1- الوقوف على مدى انعكاس تدني مستوى الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

2- بيان الدلالات الاقتصادية لإ طلاق مشروع صندوق التمويل الوطني في ظل الظروف الاقتصادي ة الخاصة التي يعيشها العراق بسبب هبوط أسعار النفط العالمية والحرب على الارهاب والأ زمة المالية.

3- معرفة دور شركة الكفالات المصرفية في نجاح مشروع صندوق التمويل ا لوطني من خلال ضمان تسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل .

منهجية البحث

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والكمي التحليلي للبيانات من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإ ضافة إلى مؤشرات الجهاز المصرفي ولا سيما مؤشرات الائتمان المصرفي.

هيكلية البحث

لغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب البحث فقد قسم إلى خمسة مباحث أعقبها استنتاجات وتوصيات" ناقش المبحث الأول واقع المصارف العراقية وتدني مستويات الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص فيما تناول المبحث الثاني انعكاس تدني مستويات الائتمان المصرفي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثالث فركزعلى ضرورات إطلاق البنك المركزي العراقي لمشروع صندوق التمويل الوطني واستعرض المبحث الرابع الدلالات الاقتصادية لمشروع صندوق التمويل الوطني وأخيرا تم بيان دور شركة الكفالات المصرفية في نجاح المشروع ضمن المبحث الخامس .

المبحث الاول
واقع المصارف العراقية وتدني مستويات الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص

ارتفع عدد المصارف العاملة في العراق من (44) مصرفاً في عام 2010 [1] إلى (56) مصرفاً عام 2014 وتتمثل بالمصارف الحكومية وعددها (6) مصارف تتوزع بين تجارية ومتخصصة ، و(50) مصرفا" خاصا" تنقسم إلى (24) مصرفاً تجارياً و(8) مصارف إسلامية و(18) مصرفاً تجارياً أجنبياً. وتنفيذا لتعليمات البنك المركزي فقد واصلت المصارف التجارية دعم رؤوس أموالها إذ أظهرت إحصائيات عام 2014 ارتفاع مجموع رؤوس أموال المصارف التجارية إلى (9.1) ترليون دينار بزيادة 313.8%) مقارنة بعام 2010 والتي كانت (2.9) ترليون دينار علما أن المصارف الخاصة مازالت تمتلك الجزء الأ كبر من إجمالي رؤوس الأ موال وبنسبة (83.5 %) وقد توزعت رؤوس أموال المصارف الخاصة إلى ((% 72.8 للمصارف التجارية التقليدية و(23.1 %) للمصارف الإسلامية فيما استحوذت المصارف الأجنبية العاملة على أدنى أهمية نسبية إذ بلغت (4.1%)، بينما شكلت المصارف الحكومية نسبة (16.5 %) من إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة و أن نسبة رؤوس أموال الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.9 %) مما يعني أن الجهاز المصرفي ما زال متواضعا في هيكليته[2]

جدول(1)

نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق(2010-2014)

(مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية	نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
2010	162064.5	5.2	5.8
2011	217327.1	5.2	6
2012	251907.6	5.8	8.2
2013	271091.8	6.3	8.7
2014	260610.4	6.8	9.9

المصدر:- تم إعداد الجدول استنادا إلى:-

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي للسنوات (- 2013 ص125) (2014، ص120-112).

2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،النشرة السنوية للسنوات 2010 - ص 30)، (2011 -ص 29)،(2013 -ص 82).

وعلى الرغم من زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية لازالت نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة إذ لم تتعدى (9.9 %)وذلك في عام 2014 بعد أن كانت (5.8%) عام 2010 وكما يتضح من خلال جدول (1) وهذه النسبة على وفق المعايير الدولية تعتبر قليلة جداً بالمقارنة مع إعادة بناء اقتصاد عراقي انتاجي وتدني الائتمانإلى هذه النسبة لا يعبر إلا عن صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد كما أن الرصيد القائم للتسهيلات الم منوحة من قبل المصارف التجارية بإستثناء تسهيلات الحكومة المركزية في نهاية عام 2014 بلغ (25755.4) مليار دينار بارتفاع مقداره (16370.4) مليار دينار عن عام 2010 (أنظر جدول 2). وعلى الرغم من أن نصيب الائتمان المصرفي للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان جاء بالمرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى إذ ارتفع إجمالي رصيد الائتمان لهذا القطاع من (8.5)ترليون دينارعام 2010 إلى (17.7) ترليون دينار نهاية عام 2014 إلا أن أهميته النسبية انخفضت من 90.6% إلى (68.9%) من إجمالي الائتمان المقدم خلال المدة المذكورة

لذا فإن السياسة النقدية ما زالت أمام تحد خطير لتقوية الائتمان على نحو يساهم فيه النظام المصرفي الرصين بنمو عال من النشاط الاقتصادي عبر تجميع الموارد الادخارية وتوجيهها نحو النشاطات الانتاجية بعوائد مجزية مع أقل المخاطر الممكنة فضلاً عن ما يقدمه الجهاز المصرفي من خدمات مصرفية حديثة كالتوسع و أنظمة مدفوعات التي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسن مناخ عمل وتطور النظام المالي[3].

جدول(2)

الاهمية النسبية للائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص من اجمالي الائتمان في العراق للمدة 2010-2014

(مليار دينار)

السنة	الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية	الائتمان المصرفي للقطاع الخاص	نصيب الائتمان المصرفي للقطاع الخاص من اجمالي الائتمان (%)
2010	9385	8502	90.6
2011	12994	11356.3	87.4
2012	20763	14642	70.5
2013	23574.3	16947.5	71.9
2014	25755.4	17745.1	68.9

المصدر:- تم اعداد الجدول استنادا إلى:-

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي للسنوات (- 2013 ص125) (2014، ص120-112).

2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،النشرة السنوية للسنوات) 2010 – ص 30) (2011 –ص 29)،(2013 –ص 82).

ويلاحظ من الجدول (1) أيضا" إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2014 بنسبة 3.9 % قياسا بالعام السابق ليبلغ 260.6 ترليون دينار مقابل (271.1)ترليون دينار عام 2013 ، في حين انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (7724.3) الف دينار عام 2013 إلى (7238.3) الف دينار عام 2014 أي بنسبة إنخفاض

بلغت (6.3 %), هذا التراجع كان نتيجة طبيعية لما شهده الاقتصاد العراقي خلال عام2014 من تحديات سياسية واقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، إذ إن التطورات الأخيرة المتمثلة في الأوضاع السياسية غيرالمستقرة واستمرار تردي الوضع الأمني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الإرهابية التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية، أدت إلى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذه المناطق إلى جانب الهبوط السريع في أسعار النفط العالمية منذ منتصف العام 2014 والتي أدت إلى انخفاض عوائد الصادرات النفطية لاعتماد الاقتصاد العراقي على إيراداته المتحققة من الصادرات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل[4]

من جانب آخر شهد الإقراض المصرفي للقطاع الخاص زيادة متواضعة وصلت إلى 6.8 % عام 2014 بعد أن كانت (5.2%) عام 2010 وهي نسبة بسيطة جدا تعكس ضعفاً في الوساطة المالية في المصارف و ابتعادها عن العمليات المصرفية المفضية إلى تعميق السوق المالية إذ إن المصارف تتذرع بمخاطر السوق إضافة إلى مخاطر الائتمان والإخفاق في التسديد

كما أن الجهاز المصرفي في ال عراق يعمل على أساس منح القروض بضمانات عينية ، وهو مأدى إلى استبعاد (95%) من السكان من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية مما شكل كابحاً شديد الوطأة لتنمية القطاع الخاص في العراق. [5] على رغم أن نسبة الديون الفاشلة في العراق إلى مجموع الائتمان ليست عالية جدا ولكنها تحد من رغبة المصارف من التوسع في الاقراض مما يفسر بقاء نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج الاجمالي غاية في الإنخفاض مقارنة مع الدول الأخرى علما بأن الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه إلى ضعف الوضع الأ مني في العراق، وان خفاض القدرة المالية للمقترضين ، وهبوط قيمة الضمانات ، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وه ذا ما دعى المصارف في السنوات الأخيرة إلى التوجه نحو الاستثمارات الآمنة ولاسيما لدى البنك المركزي العراقي و اعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الأ من بما فيها فتح ا لاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان لتطوير صيرفة التجارة الخارجية .[6]

والشكل (1) يوضح الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية حسب النوع للعامين 2010 –2014.

شكل(1)

الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية في العراق حسب النوع للمدة 2010-2014

مليار دينار

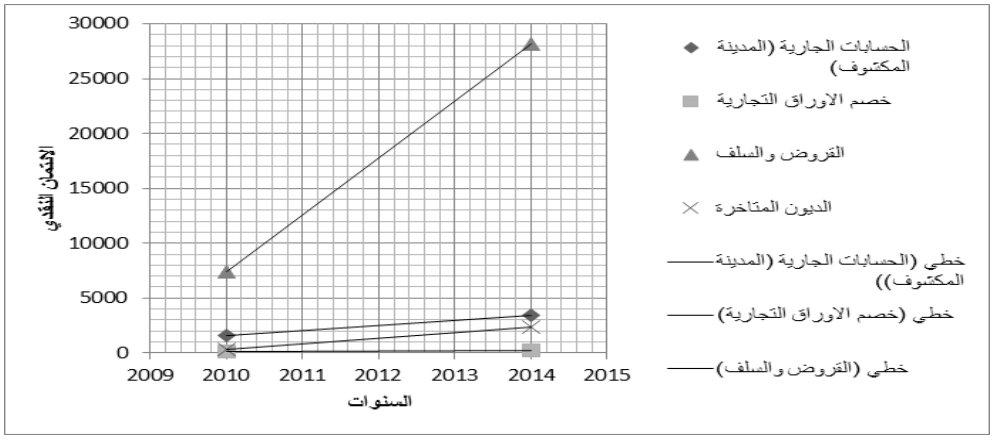

المصدر :- تم اعداد الشكل استنادا إلى:-

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي للسنوات (2010 ص120) ،(2014- ص20).

المبحث الثاني

انعكاس تدني مستويات الائتمان المصرفي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسط

في البدء لابد من الإ شارة إلى أن السوق العراقية في صناعة التمويل الأ صغر من حيث عدد العملاء تعد سو ق ناشئة ذات نسب نفاذ منخفضة ، و أن الحاجة لإنشاء الآلاف من ا لمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضرورية لأنها تمثل القاطرة التي تقود التنمية في العراق وأن أهم التحديات والصعوبات التي تواجه تلك المشاريع تكمن في مشكلة التمويل في ظل القصور المسجل على مستوى الموارد المالية الذاتية لمؤسسات التمويل الصغير وهو ما يجعل المصادر التموي لية الخارجية كالقروض المصرفية من وجهة نظر الكثير من أصحاب تلك المؤسسات مصدر اً مهماً لتجسيد مشاريعهم ، فالمصارف تشكل أهم مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام هذه المشاريع ، إلا إن أغلب المصارف لـــم تهتم بمثل هذه المشاريع رغم الامكانيات التي تتمتع بها . [7] فرغم تميز المشاريع الصغيرة بانخفاض حجم رأس المال المستثمر وا عتمادها في الغالب على المواد الأولية ولا سيما في المناطق الريفية ومرونتها في الانتشار والقدرة على التوسع مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا و إمكانيتها على التجديد والمرونة والتكييف مع ظروف السوق

لكن أغلب هذه المشاريع واجهت في العقود الماضية قصوراً واضحاً في الحصول على الخدمات التمويلية والمصرفية.[8] ما جعل أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد على مصادرها المالية الذاتية إذ يتم استخدام القروض المصرفية على نحو غير كاف بسبب صعوبة الحصول عليهلنتيجة السياسة الائتمانية المقيدة والكلف العالية للائتمان[9]

إذ يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وبالتالي فإنه يتكون من ثلاثة عناصر هي :- [10]

1- تحديد دقيق لوقت الحاجة له .

2- البحث عن مصادر للأموال .

3- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان .

وبناءاً على التعريف السابق فالمصارف التجارية تنظر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها غير جديرة بالثقة الاستثمارية ، وفي الغالب لايمتلك أصحابها القدرة على تقديم دراسات الجدوى وخطط العمل التي تقدمها الشركات الكبيرة. كما أن هناك تصوراً لدى المصارف التجارية بأن هذه المشاريع جهات مقترضة عالية المخاطر فأصحابها ليس لديهم سجل ثابت ومعظمها مؤسسات غير رسمية تفتقر لوسائل التسجيل الرسمي و أنظمة الإبلاغ المالي و إعداد البيانات والتقارير المالية المطلوبة من القطاع الرسمي .[11] مما جعل المؤسسات المالية تفرض معدلات فائدة مرتفعة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة على نحو أعلى من المشاريع الكبيرة من اجل تعويض الكلف المرتفعة لجمع المعلومات وصغر حجم التمويل ومخاطر الفشل المرتفعة .[12]ومن الصعوبات الأخرى التي تتعرض لها عملية منح الاقراض من قبل المصارف وخاصة الحكومية منها هي وضع ضمانات عقارية مشددة من قبل النظام المصرفي وبالتا لي عدم توفر الضمان العقاري عند أغلب المشاريع الصغيرة بالأخص مما يحول دون منح القروض أو التسهيلات الذي لا يتجاوز في أغلب الأحوال مابين (10-15) من قيمة الكفالة المالية للزبون.ومما يزيد الأمر تعقيدا وجود التقلبات السعرية في سعر صرف الدينار العراقي مما يدفع المصارفإلى إعطاء القروض في الأجل القصير فقط والتي لا تتجاوز(3) سنوات في المصارف الحكومية وسنة واحدة في المصارف الخاصة.[13].

وعلى العموم كان القطاع المصرفي في العراق و مازال متزمت و إلى حد كبير في منح القروض متجنباً أي درجة من المخاطرة مما أدى إلى صعوبة وصول القروض المصرفية إلى صغار المستثمرين بسبب عدم رغبة المصارف المخاطرة بقروض طويلة الأجل وبضمانات التدفقات

النقدية للمشروع بشكل أساسي مع قدر محدود من الضمانات العقارية، ولهذا السبب عجز صغار المستثمرين وهم الأغلبية الساحقة في القطاع الخاص من الا ستفادة من القطاع المصرفي لعدم قدرتهم على توفير الضمانات العقارية .[14] فقد أشارت تقديرات فريق مشروع الوكالة الأ مريكية للتنمية الدولية إلى أن أقل من 5%من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقطاع غير ا لرسمي قد حصلت على قروض مصرفية وإن أقل من (10%) منها لديها حساب مصرفي.[15]

أما فيما يخص المصارف الخاصة فإن ما يؤخذ عليها هو ضعف إسهاماتها في الائتمان والتمويل الإجمالي وهذا ناتج عن التحديات والمعوقات الادارية التي تضعها أجهزة الدولة والمصارف الحكومية في مجالات الاستثمار ونقل النقود وممارسة العمل المصرفي بحرية ومنافسة . من جانب آخر لم تعمل الحكومة ولا وزارة المالية على دعم تجربة تمويل واقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنما دعمت فقط بمنحة أجنبية مشروطة ، وهذا خلل في هذا المجال , إذ يوفر هذا القطاع فرص عمل مناسبة وحلول اجتماعية جيدة لشريحة واسعة من أصحاب الدخل المحدود والمنتجين .[16] وهذا الفشل هو ناتج عن تخلف ومحدودية الإ طار المؤسسي القانوني التجاري وهيمنة القيود الحكومية المغالى فيها في السيطرة على النشاط المصرفي وهذا ما يعرف بالأدب الاقتصادي (بالتعسف أو القسر المالي) الذي تمارسه الحكومة على هذا القطاع وتشير جميع الدراسات الإحصائية إلى أن جميع البلدان التي تمارس مثل هذا التعسف لم تنجح في تحقيق نمو سنوي في الدخل القومي يصل إلى (1%) لبلدانها عبر عقود من الزمن[17]

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة هذه المشاريع يعود في الأغلب إلى:- [18]

1- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية (Moral Risk).
2- ضعف الائتمانات المقدمة لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق .
3- إن أغلب المصارف العراقية ولاسيما الخاصة منها لاتتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها قصر الأ جل .

وحتى إذا أرادت تلك المصارف أن تمنح هذه المشاريع قروضا" فإن تعدد إجراءات الحصول على القروض وصغر حجمها وعدم منح إعفاءات وامتيازات خاصة للمشاريع الصغيرة تشكل مانعا "

تمويليا" آخر ، و أما من جانب أصحاب المشاريع فإن عدم توفر الوعي لدى أصحاب المشاريع الصغيرة وعدم اعتيادهم على التعامل مع المصارف يزيد من صعوبات حصوله م على التمويل اللازم لمشاريعهم[19]. وعليه ومن أجل تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب إزالة العقبات أو العراقيل غير المالية لتقديم الائتمان عن طريق تبسيط وتخفيف الاجراءات للموافقة على الائتمان وتسهيل المتطلبات الصارمة للضمانات و إزالة النفقات أو الكلف الضمنية أو المخفية الخاصة بترتيبات الائتمان.[20] .

كما تجابه المشاريع الصغيرة عند لجوئها إلى المصادر الخارجية للتمويل وبخاصة التمويل المصرفي مجموعة من الشروط التي ينبغي توفرها في المشروع الذي ينوي الحصول على القروض ، و من أهمها بيان نوع النشاط الاقتصادي للمشروع، ومدى قدرته على تدوير رأس المال المستثمر فضلاً عن الاعتبارات المتعلقة بجودة الموقع، ومدى توفر الإدارة الجيدة وتوفر رأس المال الذاتي المناسب .[21] يضاف إلى ماتقدم افتقار المصرفيين في العراق إلى الخبرة في تقديم القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن شأن ذلك تقييد مستوى الوساطة المالية المطلوبة لتحقيق النمو الجيد لعدم التمتع بمهارات كافية لتحليل المخاطر الائتمانية والقيام بتحليلات التدفق النقدي. [22].

إن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل المصرفي قد أسهم في تعميق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشاريع الصغيرة كأنشطة تنموية وهذا ما يؤكد الحاجة إلى تدخل البنك المركزي العراقي لتولي مهمة الربط بين المشاريع الصغيرة والمصارف والمساهمة في تحسين فرص تلك المشاريع في الحصول على التمويل من خلال إطلاق برنامج تمويل المشاريع الصغيرةوالمتوسطة (صندوق التمويل الوطني)

المبحث الثالث

ضرورات اطلاق البنك المركزي العراقي لمشروع صندوق التمويل للوطني

عند حصول إنخفاض في أسعار النفط في اقتصاد يعتمد على الصادرات النفطية بوصفه مصدر رئيساً لعائدات النقد الأجنبي وكمصدر رئيس للإيرادات العامة ، كما هو الحال في العراق ينعكس في انخفاض عائدات التصدير وتدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات فتظهر ما تعرف (بالفجوة الخارجية) فيحصل هبوط الموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المصرفي .وتنعكس في (فجوة داخلية) إذ يصبح الادخار المحلي أقل من الاستثمار المطلوب وتظهر مشكلة تمويل

وازدياد التشدد في أسواق الاقتراض وتدني معدلات التوسع الائتماني وبصورة موازية ، فإن هبوط عائدات التصدير يؤثر مباشرة في الإيرادات العامة ، مما يؤدي إلى إرتفاع في عجز الموازنة العامة وتستجيب الحكومة لوضع كهذا بتخفيض الأنفاق العام ، لاسيما النفقات الإنتاجية كما تؤجل أو تقلص المشاريع الاستثمارية ، وينجم عن ذلك تراجع في النمو الاقتصادي وفي نمو العمالة وظهور موجه جديدة من الركود.[23]

جدول(3)

صادرات النفط الخام حسب سنوات 2015

السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		معدل السعر ($/للبرميل)
		الكمية مليون برميل	المبلغ مليون برميل	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	
2015	كانون الثاني	74.1	3055	4.5	203	78.6	3258	41.5
	شباط	64.2	2942	8.5	460	72.7	3402	46.8
	اذار	84.1	4060	8.3	417	92.4	4477	45.5
	نيسان	78.8	4041	13.5	751	92.3	4792	51.9
	ايار	83.3	4629	14	818	97.5	5447	55.9
	حزيران	90.7	5008	4.9	281	95.6	5289	55.3
	تموز	95.5	4779	1.3	61	96.3	4840	50.3
	اب	93.7	3852	8.1	73	95.5	3925	41.1
	ايلول	90.9	3697	0.6	28	91.5	3725	40.7
	تشرين الاول	83.8	3290	-	0	83.8	3290	39.3
	تشرين الثاني	100.9	3660	-	0	100.9	3660	36.3
	كانون الاول	99.7	2920	-	0	99.7	2920	29.3

المصدر :- موقع وزارة النفط

www.oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=77

وعليه فإن الظروف الاقتصادية الخاصة التي يعيشها العراق بسبب هبوط أسعار النفط العالمية والحرب على الإ رهاب جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل إضافية أبرزها الأزمة المالية بشكلها العام و أزمة السيولة بشكلها الخاص وهو ماتعانيه المصارف الحكومية والخاصة حاليا إضافة إلى عدم السيطرة على توازن سعر صرف لدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي مما شجع المضاربين والمنتفعين في سوق التداول النقدي بالتلاعب بالوضع الاقتصادي الهش أصلا" والذي يحتاج إلى اصلاح وتصحيح لمساراته بالاتجاهات التي تساعد في بناء مقدمات حقيقية للانتقال إلى اقتصاد السوق بالرغم من مضي اثنى عشر عاما على التغيير في جانبيه السياسي والاقتصادي

الأمر الذي أدى إلى توقف كبير في عجلة الاقصاد العراقي من خلال ضعف التداول النقدي والسلعي في السوق المحلية وكذلك عدم تمكن أغلب الزبائن المقترضين من المصارف الحكومية والخاصة من تسديد ما بذمتهم من ديون بتواريخ استحقاقها مما أربك عمل القطاع المصرفي وانعكس ذلك على حدود السيولة لديها مما أوصلها في بعض المصارف إلى حدودها الدنيا لذلك كان يتطلب من البنك المركزي العراقي إتخاذ إجراءات استباقية سريعة لمعالجة الوضع المالي والسيطرة على السوق النقدي وحماية بعض المصارف من الانهيار . وكان التدخل السليم للبنك المركزي العراقي في دعم السيولة لدى المصارف المتخصصة الحكومية(العقاري والصناعي والزراعي) بتخصيص مبلغ (5 ترليون دينار) والمصارف الخاصة بمبلغ(ترليون دينار) وذلك من خلال صندوق التمويل الوطني والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم المشارع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وتشغيل القوى العاملة ذات المهارات المتميزة[24] إذ حددت الجهات العراقية المختصة نسبة البطالة في العراق بـــ (18 %) . بينما حددتها الجهات غير الر سمية الدولية بحدود(60% – 70 %) بضمنها نسبة 43) %) عمالة وبطالة مقنعة .كما حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عدد العاطلين الشباب المسجلين لديها بحدود (1.150) مليون عاطل ، علماً بأن نسبة(10%) من الأطفـــال الذين تتراوح أعمـــارهم بيـــن (14– 5) سنة هم من الأيدي العاملة ويجري تشغيلهم بشروط وبأجور مجحفة كما يبلغ عدد السكان المهاجرين و المهجرين بسبب الحرب الطائفية بحدود(2) مليون إنسان ، يجري حالياً إعادتهم وتوطينهم في الأماكن التي نزحوا منها تدريجياً، وهم يمثلون طاقات معطلة يحتاجون إلى الائتمان المصرفي لإستخدامه في إقامة المشاريع والورش الصناعية والخدمية أو لتطوي مشاريعهم القائمة .[25] . إن المبالغ التي سترخصص ستهدف المشاريع في القطاعات (الصناعية ،الزراعية ,الاسكان ، التجارية ، التربوية ، الصحية ، السياحية) كما أن جميع المصارف العراقية الخاصة مشمولة بهذا القرار لمن يرغ ب العمل بها ستقوم هذه المصارف بإقراض المواطنين الراغبين بالحصول على قرض لمشروع وعند منحه إياه يقوم ذلك المصرف بعرض كشوفات شهرية بالمبالغ التيأقرضها ليتسنى للبنك المركزي العراقي تزويده بتلك المبالغ وفق آليات وفوائد يخضع لها الطرفين (البنك المركزي والمصارف الخاصة) .[26] إذ قرر البنك المركزي العراقي في جلسة ادارته رقم (1525) ليوم 19/5/2015 إطلاق (1) ترليون دينار عراقي للمصارف الخاصة لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنيين و إقرار الضوابط الخاصة بها وبذلك يكون البنك المركزي العراقي قد منح مهمة أكثر

فاعلية للقطاع المصرفي الخاص لأخذ دوره في عملي ة تحفيز النشاط الاقتصادي وذلك من خلال توليه مهمة تنفيذ المشروع وبالتنسيق مع رابطة المصارف الخاصة العراقية وعبر نوافذ المصارف الخاصة وتحت غطاء شركة الكفالات المصرفية إذ بالإمكان أصحاب المشاريع الخاضعة لدراسات الجدوى الاقتصادية والتي تكون قابلة للتطوير اقتراض مبالغ تصل إلى (50)مليون دينار وأن لاتزيد مدة الاسترداد عن (3) سنوات مما سيوفر التمويل لحوالي (20000) مشروع وهذا يعني توفير فرص عمل أو استدامة تلك القروض لما يقارب (70) الف مواطن وبفائدة لا تتجاوز (5.5%) [27]. وسبق وأن أقر البنك المركزي بالافتقار إلى عمق الامتداد الجغرافي من أجل تحقيق هدف الإندماج المالي مع مراعاة القطاع المصرفي المكلف إلى حد كبير في العراق. لذا أصدر في أواخر عام 2010 قانون شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكين هذه الشركات من تصميم وتقديم الخدمات المالية التي تحتاجها هذه المشاريع.وتحدد شروط الرسملة بموجب قانون شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المطلوبة لتأسيس شركة تمويل خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ مليارى دينار عراقي (1.7 مليون دولار) بالنسبة للشركة المساهمة الخاصة ومليار دينار (850.000) دولار بالنسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة.بالإضافة إلى ذلك، يسمح القانون لشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقديم قروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط لأنه لا يسمح لها بتقديم خدمات مالية أخرى مثل التوفير. [28]

المبحث الرابع

الدلالات الاقتصادية لمشروع صندوق التمويل الوطني

قبل التعرف على الدلالات الاقتصادية لمشروع تمويل ال مشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق التمويل الوطني) لابد من التعرف أولا" على مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبيان معنى التمويل الصغير.

المحور الأول:-مفهوم المشاريع الصغير والمتوسطة وأهمية التمويل الصغير

ليس هناك تعريف مقبول على نحو شامل للمشروع صغير ومتوسط الحجم حتى ضمن البلد الواحد وهذا الموقف يعكس الطبيعة النسبية لتصنيفات الحجم الصغير و المتوسط والتي يمكن أن تطبق على نحو مختلف على المشاريع في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات .[29] بالإضافة إلى أن الفروقات في مرحلة تطور القطاع الخاص بين مختلف الدول وحتى المناطق ضمن الدولة الواحدة

هي كبيرة مما يجعل استخدام رقم مطلق واحد للمبيعات أو أي مقياس آخر لحجم المشروع غير دقيق فإن ما يشكل مشروعاً صغيراً ومتوسط الحجم من الناحية الوظيفية في النرويج على سبيل المثال يختلف كثيرا عما يشكل مشروعاً صغيراً ومتوسط الحجم في أثيوبيا لذا يجب تعديل التعريف المرتبط بحجم المبيعات طبقا لذلك[30]

ولتلافي الإشكال نورد صيغة مقترحة لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة فالمشروع صغير ومتوسط الحجم هو مشروع ذو رقم مبيعات سنوي بالدولار الأمريكي لما بين 10-1000 مرة بقدر متوسط الدخل القومي الاجمالي لكل نسمة عند تعادل أو تكافؤ القوة الشرائية للدولة التي يعمل فيها. [31] كما ان بعض الجهات لديها تعريف محدد جدا للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم فمثلاً تعرف اللجنة الأوربية المشروع صغير ومتوسط الحجم على أنه ذلك المشروع الذي يستخدم أقل من 250 عاملاً ولديه أرقام مبيعات سنوي تبلغ أقل من50مليون يورو و/أو لديه موجودات في كشف الموازنة بأقل من 43 مليون يورو وليس لديه أكثر من 25% من رأسماله ممتلكة من قبل شركة أكبر أو هيئة عامة .[32]

وبهدف التعرف أكثر على مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة نورد الجدول (4) الذي يوضح تعاريف هذه المشاريع من قبل المؤسسات متعددة الأطراف وكما ياتي:-

جدول(4)

تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل المؤسسات متعددة الاطراف

المؤسسة	العدد الاقصى لعدد العمال	القدر الأقصى للمبيعات بالدولار	أقصى الموجودات بالدولار
البنك الدولي	300	150مليوناً	15 مليوناً
صندوق الاستثمار متعدد الاطراف (مصرف التنمية ما بين القارات)	100	3 ملايين	لايوجد
مصرف التنمية الافريقي	50	لا يوجد	لايوجد
برنامج الامم المتحدة الانمائي	200	لا يوجد	لايوجد

Source: H. J. van der Vaart and Tom Gibson, Defining SMEs: A Less Imperfect Way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Brookings Global Economy and Development, September 2008, p5.

أما فيما يخص التمويل الصغير فإن مجمل تعريفاته تنطلق من زاوية الشرائح المستهدفة أو المستفيدين من التمويل نفسه. فمن هذه الزاوية هناك من يجعل تعريفه ذا صلة بالأسر المنتجة أو

بالحرفيين أو بالمرأة الريفية أو بالطالب المنتج أو بالخريج المنتج أو بشريحة المتقاعدين . وفي الآونة الأخيرة أصبح التعريف الأكثر شيوعا للتمويل الأصغرمرتبطاً بسقف التمويل والذي تحدده السياسات التمويلية أي بمعنى آخر أصبح تعريف التمويل الأصغير يتحدد بحجم التمويل والذي يعبر في أغلب الأحيان عن حجم النشاط أو المشروع الممول .[33] لذا يقصد بتمويل المشاريع الصغيرة تقديم الخدمات المالية إلى الاشخاص ذوي الدخل المنخفض أو معدومي الدخل ويهدف هذا التمويل إلى تحسين المستوى المعاشي لطالبي القروض وعوائلهم أو مساعدتهم على الاستمرار في بعض النشاطات التي تولد لديهم دخولاً دائمة.[34]

كما يعرف التمويل الصغير بأنه تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصادياً وذلك لتمكينهم من تحسين مستوى دخلهم [35]فعلى الرغم من أن حجم المشروع الصغير يتطلب استثمار رأس مال صغير نسبيا إلا أن مسألة التمويل هي من أهم الأمور التي تواجه عملية الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ أن رأس المال المستخدم يعد منأهم مستلزمات القيام بالمشاريع الصغيرة ذلك كونه يعطي الأ ذن ببدء عملية الإ نشاء وديمومة التشغيل .[36]وفي العراق تأسست صناعة التمويل الصغير المستندة إلى معايير أفضل الممارسات المعمول بها دوليا في عام 2003، وحققت منذ ذلك الحين إنجازات رغم التحديات الكبيرة التي واجهت الاقتصاد في ذلك الحين . كما أطلقت الحكومة العراقية عام 2007 برامج تمويل صغير بمعدلات فائدة سنوية مدعومة بشكل كبير 2% في عام 2007 و 0% في عام 2008 وأطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامج التمويل الأصغر الحكومي في منتصف عام 2007 كبرنامج ريادي وتوسع بعد ذلك ليشمل جميع محافظات العراق ما عدا إقليم كردستان. ومنذ 2009 تحسنت لبيئة التنظيمية الكلية للقطاع إصدار قانون المنظمات غير الحكومية الذي يمكّن مؤسسات التمويل الصغير من الاستمرار بعملها كمقدمي خدمة مالية تمتاز بالجودة للنساء والشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك إلى الاشخاص الذين يعانون من صعوبات اقتصادية.[37]

المحور الثاني: الدلالات الاقتصادية للمشروع

إن صندوق التمويل الوطني يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في توفير فرص العمل للعاطلين وفي تقليص الفقر على المستوى المحلي ، إذ إنه يستحدث بنية تحتية يمكن فيها حشد الفقراء الذين لا يملكون الأصول المادية أو رأس المال وتأمين التمويل لهم لكي يساهموا في المبادرات الاقتصادية.[38] إذ تجمع الآراء الاقتصادية على الأهمية المتعاظمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

في قطاع الانتاج سواء كان ذلك في البلاد المتقدمة صناعياً أو الدول النامية وتشير بعض الإحصائيات إلى أن هذه المشاريع تمثل 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما تسهم هذه المشاريع بحوالي 46% من الناتج المحلي والعلمي كما انها توفر 40% ــ 80% من إجمالي فرص العمل ويحتل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.[39] والنقاط الآتية تبيين أهم الدلالات الاقتصادية لإطلاق مشروع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال صندوق التمويل الوطني :-

1- إن تخصيص ترليون دينار عراقي أي ما يعادل (800)مليون دولار من شأنه تفعيل حركة السوق المحلية إذ تمنح القروض التي تتراوح مبالغها ما بين (5)و (50) مليون دينار في مختلف القطاعات الانتاجية ولا سيما الصناعية والزراعية والخدمية ذلك أن الصندوق سيغطي وكما تم ذكره في مكان سابق (20) ألف مشروع وبفائدة لا تتجاوز (5%) وتنخفض هذه النسبة لمشاريع تنفذها المرأة في خطوة الهدف منها تفعيل دور النساء في المجتمع ولاسيما في مجال النشاط الاقتصادي . [40]

2 - سيعمل صندوق التمويل الوطني على معالجة مشكلة البطالة إذ إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمولها الصندوق ستوفر عمل وبشكل مستمر وب كلفة منخفضة إذا ما قورنت.

3 - يساعد صندوق التمويل الوطني على تنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني مقابل حصر دور الدولة (القطاع العام) وبالتالي تقليص النفقات الراسمالية للحكومة الوطنية مما يعني تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة للحكومة

4- نتيجة لتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالكفاءة في استخدام المواد الأولية والخامات المتاحة فمن المؤمل أن تساعد على إنتاج سلع وخدمات بديلة للسلع المستوردة ومن ثم الاحتفاظ بالعملات الأجنبية ورفع موجودات البنك المركزي منها.

5 - تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و أحد أهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء . إذ إن هذه المشروعات لديها القدرة على الاستجابة لمتغيرات السوق والتطور السريع لحركة العرض والطلب وباتت فرصها بالنمو والبقاء أكبر من المشروعات

الكبيرة ذات المرونة الأقل .[43] فلقد أسهمت هذه المشاريع بما يقارب (5%) من الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي الخاص غير الزراعي وقد كان قطاع الخدمات العنصر الأكثر أهمية يليه قطاع تجارة الجملة والمفرد متبوع بخدمات للعقارات والخدمات المهنية. [44]

6- يساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة مما يؤدي الى الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة إذ إن الأثر المالي لهذه المشاريع والمتمثل في الحصول على الدخل والحد من الاثار الناجمة عن الفقرينقل الافراد إلى وضع أكثر امنا بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم الصحي والتعليمي.[45] بالصناعات الكبيرة فمن المؤمل أن يعمل الصندوق الوطني للتمويل على توفير (250) الف فرصة عمل ويخفف (30%) من نسبة البطالة وبالتالي فإنه سيخفف العبء على الحكومة في هذا المجال .[41] فليس من المدهش أن تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في خلق الوظائف طالما يعزى لها مابين 40 –80 % من الاستخدام الكلي [42].

المبحث الخامس
دور شركة الكفالات المصرفية في نجاح مشروع صندوق التمويل الوطني

ذكرنا في مكان سابق إن من أهم العقبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة هي الضمانات فكثير من المصارف تطالب بضمانات كبيرة لا يستطيع عليها المشروع في كثير من الأحيان لذلك كان ظهور شركات خاصة بالكفالات المصرفية لتساهم في دعم عجلة القطاع الخاص من خلال تشجيع أصحاب المشاريع على تنفيذها إذ تقوم بدراسة المشروع بعناية قبل أن تقوم بكفالته في المصارف .[46]

بدأت هذه المؤسسات بالظهور في الدول النامية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في عدد من الدول للتغلب على مشكلة ضعف دور النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة إلا أن تلك البدايات واجهت عدداً من الصعوبات وحالات من الفشل دفعت دولاً أخرى إلى الامتناع عن خوض تلك التجربة، وفي التسعينيات انتعشت مؤسسات الكفالة المصرفية في الاقتصادات الانتقالية في أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق وسجل العديد منها نجاحا كبيراً.[47]

أما في العراق فقد تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية بموافقة البنك المركزي العراقي في آذار2006 وهي شركة مالية غير مصرفية مملوكة لـــ 11مصرفاً خاصاً تقوم الشركة بتقديم ضمانات تصل إلى حد (% 75) للقروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة للمقترضين وتكون حدود هذه القروض من(5) الى (250) الف دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي.[48]

كما تستحصل الشركة عمولة ضمان للقروض بنسبة (2%)من الجزء المضمون والهدف الرئيس للشركة هو تسهيل مهمة أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم وبالتالي فهي تؤمن دخلاً إضافيا" لهم وتخلق فرص عمل .[49]

ويتمحور نشاط الشركة في التاكيد على بناء الق درات وزيادة حجم ضمانات القروض و إدارة المخاطر وزيادة عدد المصارف المساهمة والتركيز على برامج التدريب ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن دعم الإقراض المصرفي التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة [50]

تركزت القروض المضمونة في القطاعات الخدمية والتجارية المتمثلة بإستيراد المواد الاستهلاكية والكمالية وكما يتضح من خلال جدول (5) ولا تشكل هذه القروض المضمونة قيمة إضافية إلى الناتج المحلي الاجمالي الأمر الذي يحتاج إلى تشريع قوانين وتعليمات تحمي المنتوج الوطني لتشجيعه للحد من الاستيرادات وتفعيل التعرفةالكمركية وغيرها لتشجيع الصناع الوطنية .[51]

جدول(5)

عدد القروض حسب القطاعات في العراق للمدة 2006 ـ 2013)

القطاع	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
خدمي	0	13	86	258	418	907	1929	818	4430
تجارة	0	2	26	598	521	803	1114	1491	4555
تصنيع	0	10	33	245	265	176	140	119	988
طبي	0	1	2	41	22	30	21	23	140
سياحة	0	2	1	32	23	38	49	42	187
زراعي	0	4	3	20	8	5	3	9	52
انشاءات	1	5	4	4	0	0	1	363	378
المجموع	1	37	155	1198	1257	1959	3257	2865	10730

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2013 ،ص83 .

ومن المؤمل أن تساهم شركة الكفالات المصرفية في نجاح مشروع صندوق التمويل الوطني إذ تقوم الشركة بإصدار كفالة القرض بناءً على جدوى المشروع المقدم وذلك لصالح المصرف المقرض. وتمكن الكفالة المقترض من تقديم ضمانة للمصرف المقرض وبذلك تنخفض مخاطر القرض على المصرف مما يزيد من رغبة المصرف بتمويل النشاط الإقتصادي المقترح . ونتيجة للكفالة هذه، فإن المصرف المقرض قد يخفض من الكفالات والضمانات الأخرى التي يطلبها عادة للموافقة على القرض. إلا أن القرار النهائي للموافقة على القرض يكون في يد المصرف المقرض وهو يحدد أيضاً شروط القرض وتقوم شركة الكفالات وبشكل مستمر بالطلب من المصارف المقرضة بعدم إشتراط كفالات وضمانات إضافية لكفالتها وإ عتماد قرار القبول أو رفض إعطاء القرض على دراسة الجدوى وخطة المؤسسة المقدمة للطلب . إذ تعمل على تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض، الذي لا يتمكن من السداد وفي مثل هذه الحالة فإن هذه الشركة تعمل على تشجيع المصارف على إقراض أصحاب هذه المشاريع. [52]

وبذلك تهدف شركة الكفالة المصرفية إلى خلق نوع من التوازن ب ين حجم القروض الم وجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناح ية والقروض المو جهة للمشروعات الكبيرة من ناح ية ثانية والعمل على الحد من تح يز المصارف التجاري ة والمؤسسات المالي ة للمشروعات الكبيرة من خلال دعم عمل ية تم ويل المشروعات الصغيرة لتحق يق مجموعة من الأ هداف الاقتصاد ية والاجتماع ية وتنم ية المناطق النائ ية وتحق يق أهداف التنم ية المتوازنة . و يمكن أن تحقق تلك الأهداف من خلال قيامها بتغط ية جزء من الخسائر الناجمة عن حالات التعثر في السداد وتشجع المصارف على توفير التمويل للأصول الثابتة و/ أو تمويل رأس المال العامل واقتسام المخاطر مع المصارف من خلال توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصاد ية التي لا يتمكن من توفير الضمانات المطلوبة للحصول القرض فضلاً عن العمل على تخف يض التكال يف الإدارية والشروط المطلوبة للحصول على القروض.[53]

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :-الاستنتاجات

1- توضع نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي في المصارف التجارية العراقية إذ لم تتعد في أحسن حالاته(9.9%) وذلك في عام 2014 بعد أن كانت (5.8 %) عام 2010 مما يشير إلى صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي في العراق.

2 - على الرغم من أن نصيب الا ئتمان المصرفي للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان جاء بالمرتبة الأولى بين القطاعات الأ خرى إلا أن أهميته النسبية انخفضت خلال المدة (2010-2014) مما يعكس ضعفا" في الوساطة المالية في المصارف وابتعادها صوب العمليات المصرفية المفضية إلى تعميق السوق المالية.

3- تعد مشاكل التمويل من أهم المعوقات التي تحد من أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم رغبة المؤسسات المالية بتقديم الائتمان لهذه المشاريع نظراً لإرتفاع درجة مخاطرتها و إرتفاع تكاليف المعاملات نسبيا ، و إن رغبت المصارف بمنح القر وض لهذه المشاريع فإن الفوائد التي تتحملها هذه المشاريع تشكل عبئاً كبيراً عليها فضلاً عن وضع ضمانات عقارية مشددة مما يحول دون حصولها على القروض .

4 - إن مشروع صندوق التمويل الوطني للبنك المركزي العراقي يعد خطوة إيجابية نحو دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسط ة ويشجع أصحاب المبادرات على العمل الحر بما يخدم المرحلة التي يمر بها البلد من التحول الاقتصادي بإتجاه اقتصاد السوق.

5 - صندوق التمويل الوطني هو جزء من النشاط التمويلي للبنك المركزي العراقي الذي يهدف إلى تفعيل الاستثمار الذي لا يحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية ويوفر فرص تشغيلية فاعلة للفئة المنتجة من المجتمع العراقي والتي لا تتوفر لديهم القدرة على تمويل مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة لتكوين مستوى إضافي من التشغيل يساهم في تخفيض نسبالبطالة .

6 - جاء قرار البنك المركزي العراقي بإنشاء صندوق التمويل الوطني كخطوة لمنح مهمة أكثر فاعلية للقطاع المصرفي الخاص لأخذ دوره في عملية تحفيز النشاط الاقتصادي وذالك من خلال توليه تنفيذ المشروع الذي يتضمن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعبر نوافذ المصارف الخاصة وتحت غطاء شركة الكفالات المصرفية .

ثانياً- التوصيات

1- تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية ويزيد من نجاح واستمراريت ع مل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإضافة إلى اعتماد تشريعات وإجراءات بناءة في حماية المنتج المحلي من المنتجات الواردة من الخارج وإعفاء هذه المشاريع من الضرائب والرسوم بهدف تشجيع المستثمرين.

2- إن القطاع الخاص في العراق يمكن اعتباره حاضنة في غاية الأهمية لتوليد الأفكار والمبادرات الفردية لإقامة المشاريع الجديدة وتوسيع وتطوير القائمة منها ودمجها وإدخال منتجات جديدة ولأجل الاستفادة من الطاقات الكامن ة لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة لابد من وضع سياسات وخطط وبرامج لرعايتها وتأمين احتياجاتها إذ إن المشاريع لا تحتاج إلى تمويل نقدي فقط بل إلى تمويل عيني أيضاً يتمثل في توفير الأصول الثابتة من مباني ومعدات والالآت بالإضافة إلى المواد الأولية وخدمات مختلفة تتعلق بالجوانب الفنية والتقنية والمحاسبية والتسويقية .

3- تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتشمل جميع الراغبين في إقامة مشاريعهم الخاصة ولا سيما الذين يملكون افكاراً وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين ، إذ إن ثقافة العمل لدى القطاع العام هي الثقافة السائدة من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي في المجتمع العراقي .

4- تبسيط الإجراءات المصرفية والتعليمات التي تحكم تسجيل وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض لها بالإضافة إلى تحفيز المشاريع من خلال إخضاعها للأعفاء الضريبي.

الهوامش والمصادر

1- البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث /التقرير الاقتصادي ،2011،ص 27.

2- البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي للسنوات2011(ص28) و(2014 / ص42).

3- د. مظهر محمد صالح , السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم , بيت الحكمة , الطبعة الاولى , بغداد .2012

4- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي ، 2014 ، مصدر سابق ، ص 10-11.

5- نبيل جعفر عبد الرضا ، المشاريع الصغيرة في العراق www.ahewar.org

6- انظر كل من :-

- د.احمد ابريهي علي ، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي ، بيت الحكمة ،بغداد ، 2011 ،ص 219.
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والأ بحاث ،التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2013 ، ص 33.

7- وليد عيدي عبد النبي ، تجربة القروض الصغيرة ودورها في تطوير الاقتصاد العراقي ، مؤتمر المساريع المتوسطة والصغيرة ، البنك المركزي العراقي ،الأول من حزيران 2013 .

8- محمد عبد الهادي الرشيد ، دور حاضنات الاعمال للنهوض بالمشروعات الصغير ة ، تجارب لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ص 89 .

9- Montenegro Directorate for Development of Small and Medium Sized Enterprises ,Strategy For Development of Small and Medium Sized Enterprises 2011-2015, Podgorica, January 2011,p27 .

10- د. طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص.21

11- د .أحمد كاظم البطاط و د . صفاء عبد الجبار الموسوي ، قياس إتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الأعمال ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السادسة العدد السابع عشر ، 2008 ، ص106 .

12- Small Businesses, Job Creation and Growth: Facts, Obstacles and Best Practices, p17.

13- Hحمد كامل حسين ال ناصح ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق و Hثرها في التشغيل ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 69 ،2008، ص164-165.

14- نبيل جعفر عبد الرضا ، متطلبات Yصلاح القطاع المصرفي في العراق www.ahewar.org

15- سحر نصر , القطاع المالي في العراق , البنك الدولي ، ص 29.

16- أبو طالب الهاشمي , الهيكلية الهجينة واصلاح النظام المصرفي الموعود , مجلة اتحاد المصارف العربية , العدد 369, بيروت , آب 201، ص 47 .

17- د. هلال مسلم الطعان , دور المصارف الحكومية في التنمية الاقتصادية في العراق , مجلة الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , السنة35 , المجلد 2 , العدد 93 , 2012 ، ص704 -705 .

18- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 ، ص 6.

19- عمر خلف الانباري / المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق/ رسالة ماجستير غير منشورة/ جامعة الانبار/ كلية الادارة والاقتصاد /ص.82

20- Montenegro Directorate for Development of Small and Medium Sized Enterprises ,Opcit , p28.

21 – د. فلاح خلف الربيعي ، دور مؤسسات الكفالة المصرفية في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة، ص 15 .

www/mpra.ub.uni-muenchen.de/14082/MPRA Paper No. 14082, posted 15. March 2009

22 -الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID برنامج التنمية الاقتصادية في ا لمحافظات ، وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، 2012 ، ص 12

23- د.عبدالحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق، مركزالعراق للدراسات، دارالصنوبر للطباعة، بغداد، 2008، ص 26.

24 – سمير عباس النصيري ، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوس طة – المتطلبات التنفيذية للتطبيق www.iraqieconomists.net/ar/2015

25 – وليد عيدي عبد النبي ، تجربة القروض الصغيرة ودورها في تطوير الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق .

26- المركزي/50مليون دينار مبالغ قروض المشاريع ا لمتوسطة والصغيرة www.newsabah.com/wb/newspaper/53136

27 – مؤتمر اطلاق صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مجلة المصارف العراقية ، السنة الثانية ، العدد 16، حزيران 2015، ص 6–8 .

28– الوكالة الامريكية لـلتنمية الدولية USAID برنامج التنمية الاقتصادية في المحافظات ،مصدر سابق ، ص.32

29- United States International Trade Commission,Small and MediumSized Enterprises: Overview of Participation in U.S. Exports, Investigation No. 332-508, USITC Publication 4125, January 2010,p 2.

30- Tom Gibson and H. J. van der Vaart, Defining SMEs: A Less Imperfect Way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries ,Brookings Global Economy and Development , September 2008 ,p16.

31 - ibid ,p18.

32- COMMISSION RECOMMENDATION of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium-sized enterprises [notified under document number C(2003) 1422] (Text with EEA relevance) (2003/361/EC) (May 20, 2003.(

33 - د. عصام محمد علي الليثي ، تكلفة التمويل واثرها على سلوك المصارف في تقديم التمويل الأصغر ، وحدة التمويل الأصغر –بنك السودان المركزي 2008 ص.33

34 – أحمد حسين البتال واخرون / دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق/ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية / العدد 7– 2011، ص 46.

35– المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر – اليمن/www.nmfy.org

36 – عمر خلف الانباري ، مصدر سابق، ص .32

37 – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية /برنامج التنمية الاقتصادية في المحافظات / ص .11,16

38 – نبيل جعفر عبد الرضا ، المشاريع الصغيرة في العراق ، مصدر سابق .

39– Small Businesses, Job Creation and Growth, , Opcit ,p7 .

40 – احلام الفريجي ، صندوق التمويل الوطني لاقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقابل بترحيب واسع من المختصين .www.alzawraapaper.com

41 – مؤتمر اطلاق صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مصدر سابق ، ص .7

42- Small Businesses, Job Creation and Growth, Opcit , p7.

43 – د. عمر خضيرات / الريادة الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في الاردن ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد 30 ، 2011 ، ص84 .

44-United States International Trade Commission,Small and MediumSized Enterprises, Opcit , p9.

45 - منظمة العمل العربية / دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة ، المنتدى العربي للتشغيل ، بيروت ، 2009، ص .23

46 – سلمان محمد شناوة ، المشاريع الصغيرة في العراق .www.ahewar.org

47 – د. فلاح خلف الربيعي ، مصدر سابق ،ص .26

48 – البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2013 ، مصدر سابق ،ص.78

49 – الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، التقرير السنوي ،2012 ،ص.7

50 – د.ثائر محمود رشيد العاني و د . محمد علي موسى المعموري ، ستراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 16، العدد 58، 2010 ، ص.88

51– البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 ، مصدر سابق ،ص.80

52– د. ماهر حسن المحروق و د . ايهاب مقابلة ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة ، عمان ، 2006 ، ص.11

53 – د. فلاح خلف الربيعي ، مصدر سابق ،ص 20.